المستقبل
AL-MUSTAQBAL
المستقبل ـ الخميس ٢٧ آذار ٢٠٠٨ م ـ ١٩ ربيع الأول ١٤٢٩ هـ
AL - MUSTAQBAL - Thursday 27 March 2008

الهيئة المنظمة تحظر استيراد أجهزة إرسال وتداولها

شحادة: نراقب السوق لحمايتها من الاستغلال ومزاد الخلوي أول خطوة لتحرير قطاع الاتصالات

حاضر رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات ومديرها العام الدكتور كمال شحادة عن «دور الهيئة المنظمة للاتصالات ووضعها الحالي» في لقاء مساء الثلاثاء مع نادي «روتاري» في فندق «الفاندوم»، بحضور عدد من المدعوين.

إستهل شحادة كلمته بالتعريف بالهيئة، موضحا أن القيم التي تحكم عمل الهيئة، هي سلطتها الذاتية واستقلالها وشفافيتها وحكمها الرشيد وعدالتها.

وقال إن الهيئة تروّج للاستثمار، وتحافظ على استقرار السوق، وتضمن حماية حقوق المستهلكين، وتصدر التراخيص، وتدير حيّز الترددات ومخطط الترقيم، وتراقب السوق لحمايتها من مظاهر الهيمنة والإستغلال، وتتخذ الإجراءات الضرورية لضمان سوق اتصالات تنافسية.

وأفرد شحادة جزءا من كلمته للحديث عن أهداف الهيئة ورؤيتها، وفي هذا السياق، قال إن «الهيئة ملتزمة العمل مع الحكومة ووزارة الاتصالات ومقدمي الخدمات، وعلى رأسهم شركة اتصالات لبنان (Liban Telecom) المنوي إنشاؤها قريبا، بإعادة البلد إلى صدارة عالم الإتصالات وبإعادة التأسيس بمستويات دولية من خلال تحرير السوق».

وبيّن أن «استراتيجية الهيئة تغطي ٣ أهداف رئيسية تتمحور حول شبكتي الهاتف الخلوي الموجودتين، تحرير خدمات «الحزمة العريضة» (broadband)، وإصدار القوانين الأساسية».

وعن المنافع التي تعود بها هذه العملية على الاقتصاد، أوضح شحادة أنها «تشمل إيجاد وظائف جديدة والتنويع الاقتصادي والتكامل التجاري، فيما يستفيد قطاع الاتصالات من صناعة فعّالة وجهوزية شبكية ومنافسة عادلة وجذب الاستثمارات، كما تنسحب المنفعة على الزبائن، حيث يرتفع عدد مستعملي الخدمات بأسعار أقل ومروحة خيارات أوسع ونوعية خدمات أفضل».

وعن إنجازات الهيئة خلال سنة من عمرها، قال شحادة إن الإنجازات تركز على بناء المؤسسة وتحرير السوق وقونتة السوق.

وفي إطار بناء المؤسسة، قال إن الهيئة «تعمل لاجتذاب مجموعة عمل تضم خبراء ذوي خبرة عالية من لبنان وخارجه، لتشكيل الهيئة والاستثمار في تنمية الموارد البشرية ونموها، من خلال المشاركة في التدريب وورش العمل. كما تعمل على ترسيخ استقلالية الهيئة وإرساء العناوين العريضة للتعامل مع شركائها في القطاع، بما يسمح لها باتخاذ قرارات مستقلة، فضلا عن ضمان المساعدة الدولية والتمويل للمشاريع الرئيسية، وتمثيل لبنان في المؤتمرات الدولية (الاتحاد الدولي للاتصالات، شبكة الهيئات العربية، مؤتمرات «جي.أس.أم.أيه»، وغيرها).

وعلى مستوى تحرير السوق، قال شحادة إن «الهيئة اتخذت الخطوات الأولى باتجاه تحرير سوق الاتصالات، من خلال إطلاق عملية المزايدة لبيع شبكتي الهاتف الخلوي وإنجاز قواعدها توثيق ملفات المتقدمين بالعروض ووثائق المزايدة والترخيص المرتبط بالهاتف الخلوي. كما قدمت خارطة طريق واضحة المعالم لتحرير الاتصالات الدولية والخلوية و«الحزمة العريضة»، فضلا عن تقديمها الرأي وخارطة الطريق لخدمة خط الانترنت الرقمي السريع (ADSL) والمنافسة في السوق».

أما بالنسبة لقوننة السوق، فقد أشار شحادة في ختام كلمته إلى أن دور الهيئة يكمن في تأسيس إطار قانوني لسوق الاتصالات اللبنانية، عبر إعداد مسودات القوانين والخطوط العريضة وإطلاق عملية الاستشارة للشركاء الأساسيين في القطاع في المجالات الآتية: نوعية الخدمة، الترابط، وقوة سوق مهمة. حيّز ترددات الراديو، الموافقة على النوع، ومخطط الترقيم. وشؤون المستهلكين.

من جهة اخرى، أعلنت «الهيئة المنظمة للإتصالات» أنها نشرت في الجريدة الرسميّة في ٢٠ آذار (مارس) الجاري، تعميمين يحظران استيراد أجهزة إرسال الخلوي (GSM RF Repeater/Jammer)، فضلا عن حظر بيعها وتركيبها واستخدامها.

وأوضحت الهيئة في موقعها على الإنترنت، أنها طلبت من جميع مستعملي هذه الأجهزة التوقف فوراً عن استعمالها، ومن المعنيين بالأمر أن يقدموا إليها جدولا مفصّلا بكل الأجهزة المستوردة والمباعة في لبنان، مع بيان عناوين الجهات التي تم تركيب الأجهزة لديها.

وأعلنت أنها اتخذت قرارها المذكور بعد أن تبيّن أن إستخدام أجهزة إرسال الخلوي (GSM RF Repeater/Jammer) يلحق أضراراً بسكان الجوار ويؤثر سلباً في جودة وفعالية خدمة الهاتف الخلوي عموماً.

ونبّهت الهيئة إلى ضرورة الإلتزام بهذه التوجيهات تحت طائلة الملاحقة القانونية، إستناداً إلى الصلاحيات التي أناطها بها قانون الإتصالات والمراسيم والأنظمة التطبيقية.

وأشارت الهيئة إلى أن استخدام معدات كهذه منوط حصرياً بمشغّلي الهاتف الخلوي في لبنان بموجب الرخصتين الممنوحتين لهما، وذكّرت بأنها هي صاحبة الصلاحية في تنظيم قطاع الإتصالات وإصدار التراخيص ذات الصلة، وأنها تتمتع بسلطة حصرية لإدارة الترددات وتوزيعها ومراقبة إستخدامها بموجب القانون رقم ٤٣١/٢٠٠٢.

وأخيراً، دعت الهيئة المهتمين إلى مراجعة نص التعميمين، ولفتت إلى أن الأول موجه إلى مستعملي هذه المعدات ويحمل الرقم ٢٠٠٨/١، فيما يتوجه الثاني إلى مستوردي وبائعي ومجهزي المعدات إيّاها ويحمل الرقم ٢٠٠٨/٢.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"